"الأثار الإجتماعية للتضخم على الأسرة الريفية دراسة ببعض قرى مركز أشمون محافظة المنوفية"

حمدى أحمد محمد الحلوانى.

قسم الارشاد الزراعى والمجتمع الريفى, كلية الزراعة, جامعة الأزهر, القاهرة, مصر.

* البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي:

الملخص العربي:

استهدف البحث تحديد درجة معرفة المبحوثين بأسباب حدوث التضخم، وأثر التضخم علي الجوانب الاجتماعية التالية السلبية واللامبالاة، والبطالة، والفقر، والسلوك الغذائى والإستهلاكى، والعلاقات الداخلية والخارجية، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين الأثار الاجتماعية المدروسة، ومقترحات المبحوثين للتغلب على التضخم. وقد أجرى البحث على عينة قوامها 380 مبحوثاً من ثلاث قرى تم اختيارهم عشوائياً من مركز أشمون، وجمعت البيانات بإستمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض، خلال الفترة من ديسمبر 2023م حتى يناير 2024م، وتم تفريغها وتبويبها، وتحليلها إحصائياً بإستخدام جداول الحصر العددى، والتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط البسيط. وجاءت النتائج على النحو التالى: تراوحت نسب معرفة المبحوثين بأسباب حدوث التضخم بين 72,4% كحد أدنى، 92,1% كحد أعلى. ما يزيد على ثلثى المبحوثين(68,6%) يقعون فى فئة المستوى المرتفع للمعرفة بأسباب التضخم إجمالاً. إرتفاع نسبة المبحوثين فى فئة المستوى المرتفع لكل من الأثار الاجتماعية التالية: السلبية واللامبالاة، والبطالة، والفقر، والسلوك الغذائى والإستهلاكى، والعلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة فى ظل حدوث التضخم. وجود علاقة معنوية بين بعض المتغيرات الشخصية المدروسة للمبحوثين وبين درجة حدوث الأثار الاجتماعية المترتبة علي حدوث التضخم. أهم مقترحات المبحوثين للتغلب على التضخم: زيادة أجور العاملين, وإتباع سياسات مالية ونقدية تستهدف خفض التضخم. وقد انتهى البحث بعدد من التوصيات المستمدة من نتائج البحث.

الكلمات الاسترشادية: الأثار الإجتماعية، التضخم، الأسرة الريفية.

مقدمة ومشكلة البحث:

شهد العالم فى السنوات الأخيرة العديد من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وقد كان لهذه الأزمات تأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الدول النامية خاصة على إرتفاع أسعار السلع والخدمات بها وهو ما يعرفه الاقتصاديون بالتضخم.

ويعرف التضخم بأنه الزيادة النسبية فى المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن ويمكن النظر إليه من جهة أخرى على انه انخفاض لكمية النقود مع كل ارتفاع فى الأسعار مما يؤثر على القوة الشرائية للنقود، (براين هيلر،1990: 143).

ويعرفه كل من البكرى، والصافى (2002: 197) بأنه الانخفاض المستمر والمتواصل فى القيمة الحقيقة لوحدة النقود.

وقام كل من الحصرى (2007: 145)، و شامية (2010: 155) بتحديد أهم أسباب التضخم فيما يلى:

أولاً: إرتفاع الطلب الكلى الإجمالى لقطاع المستهلكين والمستثمرين فى المجتمع فى الوقت الذى يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات ثابتاً نظراً لأن الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مستغلة بالكامل.

ثانياً: التضخم الناشئ عن التكاليف: وترتفع معدلات التضخم بسبب وجود زيادة فى تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة فى الطلب الكلى وكذلك زيادة تكون نتيجة لزيادة الأجور بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية.

ثالثاً: التضخم نتيجة الربح: نجد أن أسعار السلع والخدمات ترتفع نتيجة لرفع معدلات الربح التى يريد أن يحققها المنتج والبائع فوق معدلات الربح السائدة، لأن إرتفاع معدلات الأرباح يكون على حساب المستهلك الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وتناقص القيمة الشرائية للنقود.

رابعاً: التضخم الهيكلى: وذلك بسبب إرتفاع أسعار بعض السلع الرئيسة فى الإنتاج والتى تدخل كمواد أولية أو وسيطة فى إنتاج السلع الأخرى، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى زيادة أسعار هذه السلع المنتجة.

ويرى يوسف وآخرون (2018: 10) أن التضخم ينتج عنه العديد من الأثار الاجتماعية والاقتصادية منها: ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدى مستمر أو يكون ارتفاع الأسعار ناجماً عن زيادة فى كمية النقد تجعل التيار النقدى أكبر من التيار السلعى، أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو عن وجود فائض فى الطلب الكلى، وهو ما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والعاملين فى القطاع العام، وبالتالى يجعل بعض أفراد الأسر غير قادرة على توفير معظم السلع والخدمات لأفردها، وتمثل البطالة مشكلة مزمنة من مشاكل المجتمعات الفقيرة وتسهم أيضاً فى تكريس التفاوت النسبى بين الناتج الإجمالى المحلى, وبين معدلات كمية النقود المتداولة إذ لا يحقق الاقتصاد فى دولة تعانى من مشكلة البطالة أى معدلات نمو، ويؤدى إلى خفض قيمة النقود وتفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم، وازدياد معدلات الفقر, حيث أن التضخم يحدث تغيرات جذرية فى البيئة الطبقية للمجتمع, أى أنه يحدث استقطاباً حاداً لثنائية الفقر والغنى إذ تتكدس الثروات لدى فئات قليلة من المجتمع وهم التجار والمستثمرون والمضاربون فى العقارات وغيرها, بينما تظل قطاعات واسعة من المجتمع

تعيش عند خط الفقر أو تحته وتنسحب الطبقة المتوسطة شيئاً فشيئاً لتنضم إلى الطبقة الفقيرة.

وللتضخم أثار اجتماعية سلبية وخطيرة على الأسرة وعلى البناء الاجتماعى برمته، لما له من انعكاسات وخاصة على الفقراء وهذا ما أوضحته دراسة عوض (2008)، عن الأثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصرى، والتى أكدت على أن التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً على الحياة الاجتماعية، لكونه يتسم بالتنوع والتعقد والخصوصية فى نفس الوقت، فهو متنوع بسبب اشتماله على أنماط متعددة من التضخم، كما يتسم بالتعقد لتداخل مجموعة من العوامل مع بعضها البعض فى تشكلية، وعليه فإن الأثار الاجتماعية للتضخم ليست من الضالة أوعدم الأهمية، بحيث لا تستدعى ضرورة المواجهة الحاسمة لهذة الظاهرة، والتى باتت إحدى القضايا الحيوية التى تعترض مسيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى.

ومع ازدياد حجم التضخم ومعدلاته فى المجتمع المصرى، كان من الطبيعى أن تزداد الحاجة إلى العديد من الدراسات السوسيولوجية فى المجتمع المصرى نظراً للندرة داخل هذه المساحة البحثية الهامة، والتى يجب أن تهتم بها العلوم الاجتماعية فى مصر مستقبلا، بعد أن أصبح التضخم حقيقة واقعة تؤثر فى الحياة اليومية وفى القرارات المجتمعية والاقتصادية ومختلف المجالات الحياتية.

ولقد أصبحت مصطلحات التضخم والغلاء من أكثر المصطلحات شيوعاً فى وسائل الإعلام المختلفة – المحلية منها والعالمية – ويمكن القول أن عالمنا يعيش ما يمكن أن نسميه (عصر التضخم)، حيث أصبح الارتفاع المستمر فى الأسعار ظاهرة عالمية، تتميز بسرعة الانتشار، وصعوبة السيطرة، ويندر أن نجد دولة فى العالم لم تتأثر بوطأة التضخم.

ويعانى المجتمع المصرى من فجوة رهيبة بين الأسعار الملتهبة والدخول المتواضعة، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى عام 2022م هناك علاقة قوية بين تضخم أسعار الغذاء فى مصر، وسعر الغذاء العالمى،(الأهرام الاقتصادى،2023).

ولقد طبقت الحكومة سياسات الإصلاح الاقتصادى بناء على اتفاقها مع صندوق النقد الدولى، وهى فى حقيقتها سياسات تضخمية فى المقام الأول، أى أنها تدفع الأسعار دوماً نحو الارتفاع، وذلك بسبب تحرير الأسعار بعد رفع الدولة يدها من الرقابة على الأسعار.

كما أوضحت التقارير والاحصاءات تفاقم مشكلة التضخم فى سنوات متعددة من تاريخ مصر الحديث، فيظهر ارتفاع فى المعدلات من (12%) تقريباعام 2007م، وارتفع إلى14% تقريبا فى عام 2010م، وارتفع مؤخراً إلى 33% فى عام 2023م، وهذا ما يمثل خطر كبير ويهدد مساعى النمو وتخفيض حدة الفقر، وأصبح معدل التضخم فى مصر أحد أكثر معدلات التضخم ارتفاعاً فى المنطقة، مع ازدياد احتمالية تصاعده، (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2023).

وتكمن أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم فى الآونة الأخيرة فى الأسباب المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بأسواق السلع والخدمات فى مصر، علاوة على ممارسات احتكارية فى مجالات عديدة للإنتاج والتوزيع والمغالاة فى هوامش الربح، حيث يعد التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتعبة.

فالتضخم يعمل على التهام الأجور والأرباح، ويقضى على الدفع للعمل، وتقتل الحافز على الاستثمار، فبذلك يعبث باستقرار الدول المتقدمة، ويعوق عمليات التنمية فى الدوال النامية، ويعيد توزيع الدخل القومى والثروة بين الأفراد بطريقة عشوائية لا تمت بصلة لمبادئ العدالة الاجتماعية، أو الكفاءة الإنتاجية، فكلما ارتفع مستوى الظلم الواقع على بعض فئات المجتمع.

استناداً إلى ما تقدم فان الهدف الأساسى للبحث الراهن يتمثل فى تحليل الأثار الاجتماعية للتضخم على عينة من الأسر الريفية ببعض قرى مركز أشمون محافظة المنوفية، وذلك بهدف الوقوف على مدى انعكاس المعدلات المرتفعة للتضخم على السلبية واللامبالاة، والبطالة، والفقر، والسلوك الغذائى والإستهلاكى، والعلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة، لذا جاءت فكرة هذا البحث للتعرف على بعض الأثار الاجتماعية الناتجة عن حدوث التضخم بمنطقة البحث, وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

ماهي الأسباب التي أدت إلي التضخم؟

ما هي الأثار الاجتماعية المتوقع أن تنتج عن حدوث التضخم؟

ماهي مقترحات المبحوثين لمواجهة التضخم؟

أهداف البحث:

من العرض السابق لمشكلة البحث أمكن وضع الأهداف التالية:

تحديد درجة معرفة المبحوثين بالأسباب التي أدت إلي التضخم.

تحديد أثر التضخم علي الجوانب الاجتماعية التالية لدي المبحوثين: السلبية واللامبالاة، البطالة، الفقر، السلوك الغذائى والإستهلاكى، العلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة.

تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين رأيهم في درجة حدوث كل أثر من الأثار الاجتماعية المترتبة علي حدوث التضخم.

التعرف علي مقترحات المبحوثين لمواجهة التضخم بمنطقة البحث.

الفروض البحثية:

لتحقيق الهدف الثالث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى السلبية واللامبالاة فى ظل حدوث التضخم.

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى البطالة فى ظل حدوث التضخم.

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى الفقر فى ظل حدوث التضخم.

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى فى ظل حدوث التضخم.

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى العلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة فى ظل حدوث التضخم.

ولاختبار هذه الفروض تم وضعها فى صورتها الصفرية.

الإطار النظرى والمرجعى للبحث:

المفاهيم المرتبطة بالبحث.

مفهوم التضخم:

يعرف فى اللغة: من ضخم الضخم الغليظ من كل شئ والضخام بالضم العظيم من كل شئ هو العظيم الجرم الكثير اللحم،(ابن منظور، لسان العرب, 2010: 19)

وإذا رجعنا إلى التاريخ الاقتصادى نجد أن أصل كلمة inflation لاتينى والمقصود بها infiure والتى تعنى المبالغة، (team francois، 1993، 167).

ويعرفه الوزنى، والرفاعى (2003: 249) على أنه الإرتفاع الملموس والمستمر فى المستوى العام للأسعار فى دولة ما.

وهو إرتفاع تكاليف المعيشة والإرتفاع فى المستوى العام للأسعار لكل السلع والخدمات ويتناسب عكسياً مع القوة الشرائية للنقود فاذا تضاعفت الأسعار فان القوة الشرائية للنقود تتضاءل إلى النصف أما إذا انخفضت الأسعار إلى النصف فان القوة الشرائية للنقود تتضاعف وهكذا فإن التضخم يمثل إنخفاضاً فى القوة الشرائية، (شامية، 2010: 285).

وكذلك يعرف التضخم: بأنه المركز المالى أو الموقف الإقتصادى الذى لا يستطيع فيه الأشخاص التصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد حجم التضخم النقدى (شيحة، 1996: 810).

والتضخم من الناحية السعرية: يعنى أنه حركة مستمرة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار أى كان سبب الارتفاع، ويمكن تعريفه بصورة مبسطة على أنه تناقص فى القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة لإرتفاع الأسعار المترتبة على قصور العرض لمواجهة الطلب (الجارحى، 1996: 18).

أو بأنه زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذى يكفى فى زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير فى الأسعار (حشيش، 1992: 201).

ويعرف بعض الاقتصاديين استناداً إلى نظرية الدخل والإنفاق التضخم على أنه: الزيادة فى معدل الإنفاق والدخل، حيث أن زيادة الإنفاق النقدى ومن ثم الدخل النقدى يسبب إرتفاع الأسعار وتضخمها على إفتراض بقاء كمية السلع الموجودة فى حالة ثبات (عنابة، 1992: 14).

ولذلك تعتمد هذه الدراسة على المفهوم الإجرائى للتضخم والذى يعنى أنه: الحالة التى تتولد عن الأداء الاقتصادى من خلال السياسات الرأسمالية، والتى تؤدى إلى حالة من حالات العوز الإجتماعى بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، وتجعلهم غير قادرين على إشباع إحتياجاتهم الأساسية، بما يهدد أوضاعهم الإجتماعية والاقتصادية، ويترتب عليه كثير من الأثار الإجتماعية السلبية.

مفهوم الأسرة الريفية:-

يرى كل من عبدالقادر (1982: 14) و خضر وآخرون (2005: 131) بأنها عبارة عن: "نسق إجتماعى يتصف بالدوام والثبات لفترة طويلة, ويتكون من الأب والأم وأولادهما المتزوجين وغير المتزوجين الذين يقيمون فى نفس المسكن, ويعيشون عيشة واحدة, ويعتمدون فى معيشتهم على الزراعة بشكل أساسى".

ويعرفها كل من بركات, وريحان (1998: 48) بأنها: "نظام إجتماعى يقوم على أساس إرتباط رجل بامرأة إرتباطاً شرعياً وقانونياً يحدده الدين ونظام المجتمع السائد بما يترتب على هذا الإرتباط من حقوق وواجبات لكلا الطرفين, ولثمرة هذا الإرتباط المتمثلة فى الأبناء, وتشمل الأسرة الأولاد المتزوجين أو الأرامل وأبنائهم, وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة الذين يقيمون فى نفس المسكن, ويعيشون حياة إجتماعية واقتصادية مشتركة".

ويذكر الدماصى (2003: 43) أن الأسرة الريفية عبارة عن: "وحدة إجتماعية تقوم على أساس علاقات القرابة, وتقيم فى الريف وتتضمن اثنين على الأقل من أدوار الزوج والزوجة والإبن والبنت- وزوجة الإبن- وابن الإبن أو بنت الإبن ويكون لها مسكن مشترك وحياة إجتماعية واقتصادية واحدة.

بينما يرى " Ogburn &Nimkoff " (1988: 488) أن الأسرة كمنظمة باعتبارها "الكيان المتضمن الزوج والزوجة وأطفالها أو بدون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجته وأطفالها ويشكلان منظمة اجتماعية لها أهداف وتقوم على تحقيق رغبات أفرادها.

وتعرف "Jeanne F. Cook et. Al" (2012, p.353) الأسرة بأنها مجموعة من شخصين أو أكثر يقيمون معًا ومرتبطين برابطة الميلاد أو الزواج أو التبني.

أما هدى الليثى (2012: 17) فتذكر أن الأسرة الريفية هى: "جهاز أو نظام إجتماعى يتصف بالدوام أو الثبات لفترة طويلة نسبياً, ويتكون من الزوج والزوجة وأولادهما المتزوجين وغير المتزوجين أوالزوج والزوجة فقط, ويعيشون معاً معيشة مشتركة, وتربطهم مع بعضهم البعض روابط الزواج والدم, ويتفاعلون مع بعضهم البعض تبعاً للأدوار الإجتماعية المحددة من قبل المجتمع, وذلك للوفاء بالمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية والفسيولوجية الضرورية لبقائها".

التوجهات النظرية:- استند هذا البحث إلى نظرية إشباع الحاجات الأساسية:

ويهتم هذا المدخل بتوجه الناتج القومى لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع الفردية والعمومية، والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من سكان المجتمع، ويركز هذا المدخل على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية.

وتتوقف مقدرة الناس على إشباع حاجاتهم الأساسية الضروية على قدر ما يتاح لهم من دخول تمكنهم من سداد أثمان هذه الحاجات، وعندما تعجز الدخول عن الاضطلاع بهذه المهمة تظهر الحاجة إلى تعويض عجزها من مصدر إنفاق أخرى، وإرتفاع أسعار الغذاء بصفة خاصة يكون اشد وطأة وتأثيرا على الفقراء ومحدودى الدخل، ومن ثم فإنهم أكثر عرضه للحرمان من التعليم ومن التمتع بالرعاية الصحية، سعيا وراء تدعيم قدراتهم على الاستمرار فى إطعامهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية الضرورية.

ومن المؤكد فى ضوء تحليلات هذه النظرية أن هنالك علاقة عكسية بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض إشباع الحاجات الأسياسية، ففى ظل ارتفاع التضخم تتدهور القوة الشرائية لدخول الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا على السواء، ومن عدم كفايتها فى الوفاء بحاجاتها الأساسية المتجددة والتزايدة، وبالتالى الوقوع فى براثن الفقر المدقع (حماد،2014: 57).

الدراسات السابقة التى تتعلق بموضوع البحث:-

دراسة عوض(2008): وكانت بعنوان الأثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصرى، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها انخفاض القدرة على إشباع الحاجات الأسياسية فى ظل التضخم، وانخفاض مستوى المعيشة، ونوعية الحياة، وعدم قدرة الأسرة على الوفاء بالتزاماتها، نتيجة قلة الموارد خاصة مع تزايد الاجتياجات وتعدد طموحات الأفراد.

دراسة حماد(2014): وكانت بعنوان التضخم وأثاره الاجتماعية – دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن أهم المشكلات التى تواجه أفراد الأسر الفقيرة هى: عدم ثبات الدخل الشهرى أو ضمان وجوده باستمرا فى اغلب الأحوال، مما يمثل الإنفاق والدخل معادلة صعبة وغيرمنضبطة، فتفشل كل محاولات هذه الأسر فى عمل معادلة مابين الدخل والاجتياجات، وخاصة فى ظل وجود ديون متراكمة، أو فواتير استهلاك مياه وكهرباء،أو أقساط، أوغيرها من الاحتياجات المستمرة.

الطريقة البحثية:-

منطقة البحث:

أُعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعى بالعينة بمركز أشمون- محافظة المنوفية كمجال جغرافياً للبحث, وذلك لأنه أكثر مراكز المحافظة من حيث أعداد الأسر, حيث يبلغ إجمالى أعداد الأسر به 279,584 أسرة, بواقع 243,652 أسرة ريفية, و 35,932 أسرة حضرية "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, تعداد مصر, 2023", وللتمثيل الجيد لمنطقة البحث تم اتباع الخطوات التالية:-

تم تحديد عدد الأسر بكل قرية من قرى مركز أشمون من واقع بيانات التعداد السكانى لعام 2023(جدول رقم 1).

تم ترتيب قرى المركز تنازلياً وفقاً لعدد الأسر (جدول رقم 1).

تم تقسيم قرى مركز أشمون إلى ثلاث مستويات فئة القرى المستوى المرتفع فى عدد الأسر, وفئة القرى المستوى المتوسط, وفئة القرى المستوى المنخفض من حيث عدد الأسر (جدول رقم 1).

تم اختيار القرية الأعلى من حيث عدد الأسر من كل فئة (فكانت قرية سمادون من فئة المستوى المرتفع, وقرية طهواى من فئة المستوى المتوسط, وقرية كفر الحما من فئة المستوى المنخفض), (جدول 1).

شاملة وعينة البحث:

تمثلت شاملة البحث فى القرى الثلاث هى سمادون, طهواى, كفر الحما من مركز أشمون بمحافظة المنوفية والبالغ عددهم 31308 أسرة (شاملة البحث).

ولتحديد حجم عينة البحث من الشاملة تم استخدام معادلة "كريجسى ومورجان(1970:79) Krejcie & Morgan" حيث أسفر تطبيق المعادلة عن عينة بلغ عددها 380 أسرة تم توزيعهم على القرى المختارة للبحث مستخدماً لذلك قانون النسبة والتناسب وفقاً لعدد الأسر بكل قرية (جدول 2)، وتم إستقصاء رب كل أسرة من الأسر المختارة للدراسة.

جمع البيانات:

تم جمع البيانات الميدانية باستخدام إستمارة استبيان بالمقابلة الشخصية خلال شهرى ديسمبر 2023م, ويناير 2024م، وبعد جمع البيانات تم تفريغها وجدولتها وتحليلها بإستخدام جداول الحصر العددى، والتكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط البسيط، وقد اشتملت الاستمارة على عدة أقسام، وهى على النحو التالي:

القسم الأول: تضمن أسئلة للتعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للمبحوثين.

القسم الثانى: اختص بالتعرف على الأسباب التي أدت إلي حدوث التضخم.

القسم الثالث: اختص بقياس أثر التضخم علي الجوانب الاجتماعية التالية لدي المبحوثين: السلبية واللامبالاة، والبطالة، والفقر، والسلوك الغذائى والإستهلاكى، والعلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة.

القسم الرابع: مقترحات المبحوثين لمواجهة التضخم بمنطقة الدراسة.

المعالجة الكمية للبيانات:

أسباب حدوث التضخم: وتم قياسها بإستقصاء المبحوثين على عدد تسعة عشر عبارة تشمل الأسباب المتوقع أن تكون وراء حدوث التضخم، وذلك على مقياس مكون من فئتين هما: يعرف، ولا يعرف،

وأعطيت الدرجات (1، صفر) على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن معرفة المبحوثين بأسباب التضخم إجمالاً.

تحديد درجة الأثار المترتبة على التضخم: شملت الأثار الاجتماعية فى كل من السلبية واللامبالاة، والبطالة، والفقر، والسلوك الغذائى والإستهلاكى، والعلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة، حيث تم قياس التغير الذى حدث فى كل من هذه الأثار الاجتماعية فى ظل وجود التضخم باستقصاء رأى المبحوثين على عدد من العبارات تعكس التغير الحادث فى ظل التضخم سواء كان التغير بالزيادة، أو عدم التغير، أو النقص، وأعطيت الدرجات 1،2،3على الترتيب, وذلك على النحو التالى: السلبية واللامبالاة تم قياسها بأربعة عشر عبارة، والبطالة بتسع عبارات، والفقر بإثنا عشر عبارة، والسلوك الغذائى والإستهلاكى بثمانية عشر عبارة, والعلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الأسرة بخمسة عشر عبارة, وإثنا عشر عبارة على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لإستجابة المبحوثين لتعبر عن درجة الأثر الناتج عن حدوث التضخم، كما تم توزيع الدرجة الإجمالية للتغير فى كل أثر إلى ثلاثة مستويات هى منخفض، ومتوسط، ومرتفع، لوصف مستويات التغير الحادث فى كل أثر.

بيانات عن مقترحات المبحوثين لمواجهة التضخم بمنطقة الدراسة: وتم قياسها بوضع قائمة بالمقترحات التى يمكن من خلالها مواجهة التضخم بمنطقة الدراسة، وتم استقصاء رأى المبحوثين فى هذه المقترحات، واستخدم التكرار والنسب المئوية لإستجابات هؤلاء المبحوثين عن كل مقترح من هذه المقترحات, وتم ترتيبها وفقاً لعدد الاستجابات على كل مقترح.

النتائج ومناقشتها:

أولاً: وصف عينة البحث:

أظهرت نتائج جدول رقم (3) أن منوال سن المبحوثين من أرباب الأسر المدروسة يقع فى الفئة العمريه المتوسطة (39 – 52 سنة) وذلك بنسبة 50%، وأن غالبية المبحوثين (85%) ذكور، وأن ما يقرب من ثلث المبحوثين(30%) أميون، وأن خمس المبحوثين(20%) يقرأون ويكتبون، وكذلك خمسهم(20%) حاصلون على الشهادة الابتدائية، وأن 15% مؤهل متوسط، وأن 10% من المبحوثين حاصلون على مؤهل عالى، الأمر الذى يتضح فيه أن توزيع المبحوثين وفقاً لحالتهم التعليمية يتماشى مع خصائص سكان الريف المصرى عامة، كما أوضحت النتائج أن ربع المبحوثين (25%) مزارعون، وأن 15% حرفيون، وأن 15% أيضاً يعملون أعمالاً حره.

كما تبين من النتائج أن ما يقرب من نصف المبحوثين (45%) حجم أسرهم متوسط حيث يتراوح عدد أفرادها من(7- 10) أفراد، وهو ما يعنى إرتفاع عدد أفراد الأسر، وهو ما قد يسهم فى إرتفاع معدلات الفقر بالريف، على الرغم من حملات التوعية لتنظيم الأسرة إلا أن الريفيين ما زالوا يعتبيرون أن إنجاب الأطفال وخاصة الذكور منهم مكسب مادى ومعنوى، وأن ما يقرب من نصف المبحوثين (46,6%) مشاركتهم الاجتماعية غير الرسمية متوسطة.

ثانياً: رأى المبحوثين فى أسباب حدوث التضخم:

بإستقصاء رأى المبحوثين عن معرفتهم بأسباب حدوث التضخم تبين من النتائج جدول رقم (4) وجود تسعة عشر سبباً لحدوث التضخم، وأمكن ترتيب هذه الأسباب ترتيباً تنازلياً وفقاً لإستجابات المبحوثين عليها على النحو التالى:

جاء في المرتبة الأولى إنخفاض قيمة الجنية المصرى مقابل العملات الأخرى بنسبة موافقة 92,1% من المبحوثين ، وفي المرتبة الثانية جاء إرتفاع أسعار السلع المحلية بسبب إرتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة بنسبة 90,8%، ثم إرتفاع الأسعارعالميا بنسبة 90,3 %، ثم عدم فاعلية جمعيات حماية المستهلك بسبب عدم توفير الدعم الكافى لها في المرتبة الأخيرة بنسبة 72,4%.

كما بلغت النسبة المئوية لإجمالى درجة معرفة المبحوثين بالأسباب التى أدت إلى حدوث التضخم 83,8% مما يعنى أن غالبية المبحوثين يعرفون بالأسباب التى أدت إلى حدوث التضخم، ولا شك أن المعرفة بالأسباب تكون أولى خطوات الحل والتصدى للمشكلة، بشرط تكاتف كل الجهود خاصة من المنظمات الأهلية والحكومية لوضع خارطة لحل مشكلة التضخم.

ثالثاً: الآثار الإجتماعية لحدوث التضخم:

السلبية واللامبالاة:

جاءت استجابة المبحوثين عن مدى حدوث التغير فى كل بند من بنود قياس السلبية واللامباة فى ظل حدوث التضخم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب التغير والمتوسط المرجح على النحو التالى جدول (5): حيث جاء فى المرتبة الأولى التغير فى بند " الشعور بالحزى والخجل " حيث أجاب 83,2% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، بينما أجاب2,6% من المبحوثين بحدوث نقص فى هذا البند فى ظل حدوث التضخم، كما بلغ المتوسط المرجح 2,81 درجة من ثلاث درجات، بينما جاء فى المرتبة الرابعة عشر والأخيرة حدوث تغير فى بند " المشاركة فى النشاط العام وفى عمليات التنمية " حيث أجاب 23,9% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، مقابل 42,4% من المبحوثين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند، كما بلغ المتوسط المرجح 1,82 درجة.

كما بلغ المتوسط المرجح لإجمالى حدوث التغير فى السلبية واللامبالاة فى ظل حدوث التضخم2,35 درجة من ثلاث درجات وهو مرتفع، مما يعنى زيادة السلبية واللامبالاة بدرجة مرتفعة بسبب حدوث التضخم.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة حدوث التغير فى السلبية واللامبالاة فى ظل حدوث التضخم على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول رقم (6) أن حوالى ثلاثة أخماس المبحوثين(60,3 %) حدث لديهم تغير مرتفع فى السلبية واللامبالاة بسبب التضخم، وأن ما يقرب من

ثلث المبحوثين (32,9%) مستوى حدوث التغير فى السلبية واللامباة لديهم متوسط، وكانت أقل نسبة 6,8% هى التى ترى أن حدوث التغير فى السلبية واللامباة منخفضة بسبب التضخم.

الفقر:

جاءت استجابة المبحوثين عن مدى حدوث التغير فى كل بند من بنود قياس الفقر فى ظل حدوث التضخم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب التغير والمتوسط المرجح على النحو التالى جدول (7): حيث جاء فى المرتبة الأولى التغير فى بند " نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالى الدخل "حيث أجاب 71,8% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، بينما أجاب11,8% من المبحوثين بحدوث نقص فى هذا البند فى ظل حدوث التضخم، كما بلغ المتوسط المرجح 2,60 درجة من ثلاث درجات، وبينما جاء فى المرتبة التاسعة والأخيرة حدوث تغير فى بند " حيازة الأصوال الإنتاجية " حيث أجاب 41,6% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، مقابل 18,1% من المبحوثين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند، كما بلغ المتوسط المرجح 2,23 درجة.

وقد بلغ المتوسط المرجح لإجمالى لرأى المبحوثين فى التغير فى الفقر فى ظل حدوث التضخم 2,47 درجة من ثلاث درجات، وهو ما يعنى أن التغير فى الفقر حدث بدرجة مرتفعة فى ظل التضخم.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة حدوث التغير فى الفقر بسبب التضخم على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول رقم (6) أن ما يزيد على ثلاثة أخماس للمبحوثين (62,9 %) يرون أن مستوى حدوث التغير فى الفقر فى ظل حدوث التضخم مرتفع، وأن ما يزيد عن ربع المبحوثين (26,8%) يرون أن مستوى حدوث الفقر فى ظل حدوث التضخم متوسط، وأن ما يزيد قليلاً عن عشر المبحوثين (10,3%) يرون أن مستوى حدوث الفقر فى ظل حدوث التضخم منخفض.

ويمكن تفسير هذا التغير بإرتفاع نسب الفقر بين الريفيين فى ظل حدوث التضخم، وذلك بسبب عدم توافر القدرة المالية للإنفاق على الأسرة، وهو ما زاد من حدوث التضخم، مما أدي إلى زيادة نسب الفقر بين الأسر الريفية.

السلوك الغذائي والإستهلاكي:

جاءت استجابة المبحوثين عن مدى حدوث التغير فى كل بند من بنود السلوك الغذائي والإستهلاكى للأسرة فى ظل حدوث التضخم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب التغير والمتوسط المرجح على النحو التالى جدول (8): حيث جاء فى المرتبة الأولى حدوث التغير فى بند "عدد مرات أكل اللحمة في الأسبوع " حيث أجاب10,8% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، وبلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند 77,4%، كما بلغ المتوسط المرجح لحدوث التغير فى هذا البند 78,2 درجة من ثلاث درجات، وبينما جاء فى المرتبة السادسة عشر والأخيرة حدوث التغير فى بند "شراء اللحوم المجمدة والمستوردة" حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث زيادة فى هذا البند 48,7%، فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند 27,9%، كما بلغ المتوسط المرجح لحدوث التغير فى هذا البند 20,2 درجة.

وقد بلغ المتوسط المرجح لإجمالى لرأى المبحوثين فى التغير فى السلوك الغذائي والإستهلاكي فى ظل حدوث التضخم 2,51 درجة من ثلاث درجات، وهو ما يعنى أن التغير فى السلوك الغذائي والإستهلاكي للأسرة حدث بدرجة مرتفعة فى حدوث التضخم.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم فى درجة حدوث التغير فى السلوك الغذائي والإستهلاكي إجمالاً بسبب التضخم إجمالاً على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول رقم (6) أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين (67,9%) يرون أن مستوى حدوث التغير فى السلوك الغذائي والإستهلاكي مرتفع، وأن ما يقرب من ربع المبحوثين (23,7%) يرون أن مستوى حدوث التغير فى السلوك الغذائي والإستهلاكي متوسط، وجاءت أقل نسبة 7,3% فى فئة المستوى المنخفض لحدوث التغيرفى السلوك الغذائي والإستهلاكي للأسرة بسبب التضخم.

البطالة:

جاءت استجابة المبحوثين عن مدى حدوث التغير فى كل بند من بنود قياس البطالة فى ظل حدوث التضخم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب التغير والمتوسط المرجح على النحو التالى جدول (9): حيث جاء فى المرتبة الأولى حدوث التغير فى بند " عدد الأبناء العاطلين في الأسرة " حيث أجاب63,9% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، وبلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند 18,2%، كما بلغ المتوسط المرجح لحدوث التغير فى هذا البند 42,2 درجة من ثلاث درجات، وبينما جاء فى المرتبة الثامنة والأخيرة حدوث التغير فى بند " فرص العمل المتوفرة في المجال الدراسى (التعليمى)." حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث زيادة فى هذا البند 11,1%، فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند 39,2%، كما بلغ المتوسط المرجح لحدوث التغير فى هذا البند 1,72 درجة.

وقد بلغ المتوسط المرجح لإجمالى رأى المبحوثين فى التغير فى البطالة فى ظل حدوث التضخم درجتان من ثلاث درجات، وهو ما يعنى أن التغير فى البطالة بين المبحوثين حدث بدرجة أعلى من المتوسط فى ظل حدوث التضخم.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً للدرجة الإجمالية لحدوث التغير فى البطالة بسبب التضخم على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول رقم (6) أن ما يزيد عن ثلاثة اخماس المبحوثين (61,1 %) مستوى موافقتهم على حدوث التغير فى البطالة مرتفع، وأن مايزيد عن ثلثي المبحوثين (36,3%) مستوى موافقتهم على حدوث التغير فى البطالة متوسط، بينما جاءت أقل نسبة من المبحوثين 2,6% مستوى موافقتهم منخفضه على التغير فى البطالة، وهو ما يعنى حدوث تغير كبير فى البطالة بين المبحوثين فى ظل حدوث التضخم.

التغير فى شبكة العلاقات الداخلية بالأسرة:

جاءت استجابة المبحوثين عن مدى حدوث التغير فى كل بند من بنود العلاقات الأسرية الداخلية فى ظل حدوث التضخم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب التغير والمتوسط المرجح على النحو التالى جدول (10): حيث جاء فى المرتبة الأولى التغير فى بند "الخلاف مع(الزوج- الزوجة) بسبب عدم تلبية احتياجات المنزل اليومية" حيث أجاب 66,8% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، بينما أجاب7,1% من المبحوثين بحدوث نقص فى هذا البند فى ظل حدوث التضخم، كما بلغ المتوسط المرجح 2,60 درجة من ثلاث درجات، وبينما جاء فى المرتبة الربعة عشر والأخيرة حدوث تغير فى بند "سماع البنت كلام أخوها حتي لو غلط" حيث أجاب 10,1% من المبحوثين بحدوث زيادة فى هذا البند، مقابل 59,2% من المبحوثين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند، كما بلغ المتوسط المرجح 2,0 درجة.

وقد بلغ المتوسط المرجح لإجمالى حدوث التغير فى العلاقات الداخلية الأسرية فى ظل حدوث التضخم 2,40 درجة من ثلاث درجات، وهو ما يعنى أن التغير فى العلاقات الداخلية الأسرية حدث بدرجة مرتفعة.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم فى درجة حدوث التغير فى العلاقات الداخلية الأسرية إجمالاً فى ظل حدوث التضخم على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول رقم (6) أن الغالبية العظمى من المبحوثين (83,0 %) يرون أن مستوى حدوث التغير فى العلاقات الداخلية الأسرية مرتفع، وأن ما يزيد عن عشر المبحوثين(11,0%) يرون أن مستوى حدوث هذه التغيرات فى العلاقات الداخلية الأسرية متوسط، وجاءت أقل نسبة 6% فى فئة المستوى المنخفض لحدوث التغير فى العلاقات الداخلية الأسرية.

وعلى هذا يتضح أن هناك تغيرات فى العلاقات الداخلية للأسرة فى ظل التضخم، وهو ما يمكن تفسيره بأن السبب الرئيسى جراء هذا التغير الواضح والمهم فى العلاقات الداخلية للأسرة هو التضخم، لأن الدخل يعتبر مصدر للإستقرار الأسرى إقتصادياً وإجتماعياً، وتوفير الغذاء للأسرة وتوفير المال اللازم للإنفاق على الإحتياجات الأخرى الأساسية من زواج الأبناء وتجديد المنزل والأجهزة المنزلية به، ومجاملة الأقارب فى المناسبات وشراء كسوة للأبناء فى الأعياد والخروج والتنزه بالأسره، ويعتبر هذا التغير فى العلاقات الداخلية للأسرة من أخطر أنواع التغيرات لأنه يدمر العلاقات الداخلية للأسرة وتغير العادات والتقاليد التى نشأ وترعرع عليها الأباء ومن بعدهم الأبناء الأمر الذى قد يصل بالعلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة من كثرة الخلافات جراء التضخم إلى حد الطلاق وهو يعتبر من أهم مظاهر تفكك الأسرة فى الوقت الحالى.

التغير فى شبكة العلاقات الخارجية للأسرة:

جاءت استجابة المبحوثين عن مدى حدوث التغير فى كل بند من بنود العلاقات الخارجية للأسرة فى ظل حدوث التضخم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لنسب التغيروالمتوسط المرجح على النحو التالى جدول (11): حيث جاء فى المرتبة الأولى حدوث تغير فى بند "زيارة الجيران" وبلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث زيادة فى هذا البند 8,7%، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند 62,9%، وبلغ المتوسط المرجح لحدوث التغير فى هذا البند 54,2 درجة من ثلاث درجات، وفى المرتبة التاسعة والأخيرة جاء حدوث تغير فى بند "زيارة الجيران لك" حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث زيادة فى هذا البند 8,2%، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحدوث نقص فى هذا البند 63,5%، وبلغ المتوسط المرجح لحدوث التغير فى هذا البند 20,2 درجة.

وقد بلغ المتوسط المرجح لإجمالى حدوث التغيرات الخارجية للعلاقات الأسرية المتوقع فى ظل حدوث التضخم 2,42 درجة من ثلاث درجات، وهو ما يعنى أن التغيرفى العلاقات الخارجية الأسرية حدثت بدرجة مرتفعة.

وبتوزيع المبحوثين وفقاً لدرجة حدوث التغير فى العلاقات الخارجية الأسرية إجمالاً فى ظل حدوث التضخم على ثلاث مستويات تبين من النتائج جدول رقم (6) أن مايقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين (56,0%) يرون أن مستوى حدوث هذه التغيرات فى العلاقات الخارجية الأسرية مرتفع، وأن ما يزيد عن ثلث المبحوثين (36,3%) يرون أن مستوى حدوث هذه التغيرات فى العلاقات الخارجية الأسرية متوسط، وجاءت أقل نسبة 7,7% فى فئة المستوى المنخفض حدوث التغيرات الخارجية للعلاقات الأسرية.

وعلى هذا يتضح أن هناك تغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، وقد يرجع الإنخفاض فى العلاقات الخارجية للأسرة فى ظل حدوث التضخم. لان الدخل يعتبر من من أهم العوامل لربط الأسر إجتماعياً مع الجيران والأقارب ببعضهم البعض، ولكن فى ظل التضخم أصبحت كل أسرة مشغولة بتوفير مصدر مناسب للدخل من عمل أخر سواء كان هذا العمل داخل القرية والأغلب العمل بالمدينة لتوافر فرص العمل بها أكثر من القرية، مما ترتب عليه وجود أغلب أرباب الأسر خارج المنزل طول الوقت إما بالسفر خارج القرية أو للإنشغال بأعمال توفر لهم مصدر دخل مناسب، مما قد ينتج عنه ضعف كبير فى العلاقات الخارجية بين الجيران والأهل والأقارب والإطمئنان على عليهم ومساعدتهم فى المواقف الصعبة، مما أدى إلى التغير الواضح فى العلاقات الخارجية بين الريفيين.

رابعاً: العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأيهم فى درجة حدوث كل أثر من الأثار الإجتماعية المترتبة على حدوث التضخم.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين رأيهم فى درجة التغير فى السلبية واللامبالاة:

ينص الفرض الإحصائي الأول على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى السلبية واللامبالاة".

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدم معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل ومربع كاي للمتغيرات من النوع الإسمي، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

نتائج اختبار معامل الإرتباط البسيط: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة ارتباطية عكسية عند مستوي معنوية 0,01 بين متغيرات: مساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وبين درجة التغير فى السلبية واللامبالاة، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط -0,196، -0,147، -0,200على الترتيب.

عدم وجودعلاقة إرتباطية بين متغيرات: السن، عدد أفراد الأسرة، الدخل، والعضوية فى المنظمات الإجتماعية، وحالة المسكن للمبحوثين، وبين درجة التغير فى السلبية واللامبالاة، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط - 0,072، -0.63، -0.19، -0,074، -0,022، على الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

نتائج اختبار مربع كاي: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

- وجود علاقة معنوية عند مستوي 0,01 بين متغيرى: الحالة التعليمية، والمهنة الأساسية للمبحوثين، وبين مستوى التغير فى السلبية واللامبالاة، وبلغت قيمتى مربع كاي المحسوبة: 27,971، 36,321، على الترتيب وهما أكبر من نظائرهما الجدولية .

عدم وجود علاقة معنوية بين متغير: الحالة الزواجية للمبحوثين وبين مستوى التغير فى السلبية واللامبالاة ، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة: 5,652 وهى أقل من نظيرتها الجدولية.

وبناءً علي هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كليةً، بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنويتها وهي: مساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، والحالة التعليمية، والمهنة الأساسية للمبحوثين، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين رأيهم فى درجة التغير فى البطالة فى ظل حدوث التضخم.

ينص الفرض الإحصائى الثانى على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين رأيهم فى درجة التغير فى البطالة فى ظل حدوث التضخم.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدم معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل وإختبار مربع كاي للمتغيرات من النوع الإسمي، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

نتائج اختبار معامل الإرتباط البسيط: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي معنوية 0,01 بين متغيرات: عدد أفراد الأسرة، وحالة المسكن للمبحوثين، وبين التغير فى البطالة ، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط 0,152، 0,198 على الترتيب.

وجود علاقة إرتباطية عكسية عند مستوي معنوية 0,05 بين متغيرى: العضوية فى المنظمات الإجتماعية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية للمبحوثين، وبين درجة التغير فى البطالة ، وبلغت قيمتى معامل الإرتباط البسيط -0,129، -0,127 على الترتيب.

عدم وجودعلاقة معنوية بين متغيرات، السن، والدخل، ومساحة الحيازة الزراعية ، وحجم الحيازة الحيوانية للمبحوثين، وبين درجة التغير فى البطالة، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط ،0,020،-0,078، 0,034، 0,069، 0,054، على الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية

نتائج اختبار مربع كاي: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات: الحالة التعليمية، والحالة الزواجية، والمهنة الأساسية، وبين مستوى التغير فى البطالة، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة: 13,848، 6,366، 9,738، علي الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

وبناءً علي هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كليةً، بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنويتها وهي: عدد أفراد الأسرة، والعضوية فى المنظمات الإجتماعية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

يتبين من النتائج السابقة وجود علاقة إرتباطية طردية بين متغيرات عدد أفراد الأسرة وحالة المسكن، وبين درجة التغير فى البطالة، مما يوضح أنه كلما زادت عدد أفراد الأسرة وارتقت حالة المسكن كلما زادت درجة التغير فى البطالة وذلك لكبر حجم الأسرة وزيادة عدد أفردها مما يزيد من أنتشار البطالة بينهم مما يجعلهم غير قابلين بالعمل بمهن لاتتناسب مع طموحهم وحالة مسكنهم، وأيضاً وجود علاقة إرتباطية عكسية بين متغيرات العضوية فى المنظمات الإجتماعية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وبين درجة التغير فى البطالة بينهم, مما يعنى أنه كلما زادت عضويتهم فى المظمات الإجتماعية وارتفعت مشاركتهم الإجتماعية كلما إنخفضت درجة إنتشار البطالة، مما يتضح معه أهمية العضوية فى المنظمات والمشاركة وتأثيرها على درجة إنتشار البطالة فى ظل الأوضاع المتردية للتضخم.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى الفقر.

ينص الفرض الإحصائى الثالث على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى الفقر لديهم فى ظل حدوث التضخم".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل وإختبار مربع كاي للمتغيرات من النوع الإسمي، وجاءت النتائج علي النحو التالي

نتائج اختبار معامل الإرتباط البسيط: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي معنوية 0,01 بين متغيرات: مساحة الحيازة الزراعية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن للمبحوثين، وبين درجة التغير فى الفقر لديهم، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط 0,144 ، 0,249، 0,142 على الترتيب.

وجود علاقة إرتباطية عكسية عند مستوي معنوية 0,05 بين متغير: الدخل وبين درجة التغير فى الفقر لديهم، وبلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط -0,116.

عدم وجودعلاقة معنوية بين متغيرات: السن، وعدد أفراد الأسرة، حجم الحيازة الحيوانية، والعضوية فى المنظمات الإجتماعية، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط-0,071، -0,052،-0,009، 0,028، على الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

نتائج اختبار مربع كاي: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة معنوية عند مستوي 0,01 بين متغير: الحالة التعليمية، وبين مستوى التغير فى الفقر لديهم، وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لها: 22,210، وهى أكبر من نظيرتها الجدولية .

عدم وجود علاقة بين متغيرات: الحالة الزواجية، والمهنة الأساسية، وبين مستوى التغير فى الفقر لديهم، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة: 3,475، 10,954، علي الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

وبناءً علي هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كليةً، بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنويتها وهي: الدخل، والحالة الزواجية، والمهنة الأساسية، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية.

ينص الفرض الإحصائى الرابع على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية فى ظل حدوث التضخم".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل وإختبار مربع كاي للمتغيرات من النوع الإسمي، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

نتائج اختبار معامل الإرتباط البسيط: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة إرتباطية عكسية عند مستوي معنوية 0,05 بين متغير:الدخل وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وبلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط -0,125.

عدم وجودعلاقة معنوية بين متغيرات: السن، وعدد أفراد الأسرة، ومساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية، والعضوية فى المنظمات الإجتماعية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن للمبحوثين، وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط -0,096، -0,025، 0,035، 0,071، -0,095، 0,009، 0,044 على الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

نتائج اختبار مربع كاي: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة معنوية عند مستوي 0,01 بين متغير: الحالة الزواجية للمبحوثين، وبين مستوى التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة: 25,623، وهى أكبر من نظيرتها الجدولية .

وجود علاقة معنوية عند مستوي 0,05 بين متغير: المهنة الأساسية، وبين مستوى التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة: 20,516، وهى أكبر من نظيرتها الجدولية.

عدم وجود علاقة بين متغيرات: الحالة التعليمية، وبين مستوى التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة: 12,760، وهى أقل من نظيرتها الجدولية.

وبناءً علي هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كليةً، بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنويتها وهي: الدخل، والحالة الزواجية، والمهنة الأساسية، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ويتضح مما سبق وجود علاقة عكسية بين متغير الدخل وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية بمعنى أنه كلما إنخفض الدخل كلما زاد التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وهو ما يوضح تأثير حدوث التضخم على الدخل وإنعكاسه على التغير فى العلاقات الداخلية للأسرة، وكذلك معنوية العلاقة بين متغير الحالة الزواجية، وبين مستوى التغير فى العلاقات الأسرية الداخلية، وهو ما يؤكد قيمة وأهمية وتأثير الحالة الزواجية على التغير فى العلاقات الداخلية للأسرة فى ظل حدوث التضخم.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية.

ينص الفرض الإحصائى الخامس على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية فى ظل حدوث التضخم".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل وإختبار مربع كاي للمتغيرات من النوع الإسمي، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

نتائج اختبار معامل الإرتباط البسيط: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي 0,01 بين متغيرات: مساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن للمبحوثين، وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، وبلغت قيمة معامل الإرتباط: 0,169، 0,166، 0,447، 0,153.

وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي معنوية 0,05 بين متغير: السن وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، وبلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط0,126 .

عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات: عدد أفراد الأسرة، والدخل، والعضوية فى المنظمات الإجتماعية للمبحوثين، وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط-0,005، -0,074، 0,040على الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

نتائج اختبار مربع كاي: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة معنوية عند مستوي 0,01 بين متغير: الحالة التعليمية للمبحوثين، وبين مستوى التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة:40,391، وهى أكبر من نظيرتها الجدولية .

عدم وجود علاقة بين متغيرات: الحالة الزواجية، المهنة الأساسية للمبحوثين، وبين مستوى التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة:3,590، 15,842، علي الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

وبناءً علي هذه النتائج فإنه لم تمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كليةً، بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنويتها وهي: السن، ومساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية، والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن، والحالة التعليمية، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ويمكن تفسير معنوية العلاقة بين متغيرات السن، ومساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن، والحالة التعليمية للمبحوثين، وبين درجة التغير فى العلاقات الأسرية الخارجية، إلى أنه كلما زاد سن المبحوثين، ومساحة الحيازة الزراعية، وحجم الحيازة الحيوانية، وارتفع مستوى المشاركة غير الرسمية، وإرتفعت حالة المسكن لدى المبحوثين كلما زادت درجة التغير فى العلاقات الخارجية للمبحوثين، ويتضح من ذلك مدى تأثير هذه المتغيرات فى ظل حدوث التضخم على درجة التغير فى العلاقات الخارجية للأسرة.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة:

ينص الفرض الإحصائى السادس على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة فى ظل حدوث التضخم".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات من النوع المتصل وإختبار مربع كاي للمتغيرات من النوع الإسمي، وجاءت النتائج علي النحو التالي:

نتائج اختبار معامل الإرتباط البسيط: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة إرتباطية طردية عند مستوي معنوية 0,01 بين متغير: المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة، وبلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط 0,187.

وجود علاقة إرتباطية عكسية عند مستوي معنوية 0,01 بين متغير، الدخل، وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة، وبلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط -0,141.

وجود علاقة إرتباطية عكسية عند مستوي معنوية 0,05 بين متغيرات: السن، ومساحة الحيازة الزراعية، وحالة المسكن للمبحوثين، وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط -0,116، -0,131، -0,113

عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات ، حجم الحيازة الحيوانية، والعضوية فى المنظمات الإجتماعية، وبلغت قيم معامل الإرتباط البسيط -0,094، 0,048، على الترتيب، وجميعها أقل من نظيرتهل الجدولية.

نتائج اختبار مربع كاي: تبين من النتائج جدول (13) ما يلي:

وجود علاقة معنوية عند مستوي 0,01 بين متغير: الحالة التعليمية للمبحوثين، وبين مستوى التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة: 22,903، وهى أكبر من نظيرتها الجدولية .

عدم وجود علاقة بين متغيرات: الحالة الزواجية، المهنة الأساسية، وبين مستوى التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة: 2,019، 5,050، علي الترتيب وجميعها أقل من نظيرتها الجدولية.

وبناءً علي هذه النتائج فإنه لا يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق كليةً، بل يمكن رفضه جزئياً بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنويتها وهي: السن، وعدد أفراد الأسرة، ومساحة الحيازة الزراعية والمشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وحالة المسكن، والحالة التعليمية، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

يتضح من النتائج السابقة وجود علاقة إرتباطية طردية بين متغير المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، وبين درجة التغير فى السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة، مما يعنى أنه كلما زادت مشاركة المبحوثين الإجتماعية فى المناسبات الغير رسمية فى القرية كلما زادت درجة التغير

فى السلوك الغذائى والإستهلاكى لديهم، وهو ما يمكن تفسيره بأن المشاركة فى مثل هذه المناسبات الغير رسمية دائماً ما تعتمد على أداء واجب النقوط وتقديم الطعام فى العزاء وهو ما يزيد من الضغط على الأسرة مادياً فى ظل حدوث التضخم وإنخفاض مستوى الدخل مما أثر على السلوك الغذائى والإستهلاكى للأسرة.

خامساً: مقترحات المبحوثين للتغلب على أسباب حدوث التضخم:

بإستقصاء رأى المبحوثين عن مقترحاتهم أمكن ترتيب هذه المقترحات ترتيباً تنازلياً وفقاً للنسبة المئوية جدول رقم(14) كما يلى:

جاء في المرتبة الأولى مقترحى " زيادة أجور العاملين من أجل تحسين مستوى المعيشة " و" إتباع سياسات مالية ونقدية تستدف خفض التضخم "، بنسبة 89,7 %، وجاء في المرتبة الحادية عشر والأخيرة بنسبة 81,6%" الاكتفاء بشراء علاج من الصيدلية عند مرض أحد من أفراد الأسرة ".

هذا وقد بلغت النسبة المتوسطة للإجمالي نسب معرفة المبحوثين بمقترحات التغلب على أسباب حدوث التضخم 86,5% مما يعنى غالبية المبحوثين موافقتهم على مقترحات التغلب على أسباب حدوث التضخم مرتفعة.

مناقشة النتائج:

تبين من النتائج إرتفاع معرفة بأسباب حدوث التضخم وهو ما يمكن تفسيره بأنهم يعانون من التضخم, وهو مايدفعهم لمتابعة وسائل الإعلام المختلفة التى تتناول قضية التضخم وأسبابه, وبالتالى أصبح لدى غالبيتهم معرفه ووعى بأسباب التضخم، وهو ما قد يسهم فى الحد من التضخم إنطلاقاً من أن المعرفة الجيدة بالأسباب تعتبر نصف حل المشكلة.

تبين إرتفاع مستوى معرفة المبحوثين بالأثار التالية المترتبة على التضخم وهى السلبية واللامبالاة 60,3%، الفقر62,2%، العلاقات الخارجية للأسرة 56%، البطالة 61,1%، السلوك الاستهلاكى والغذائى 67,9%، وجميعها نتائج منطقية, ويمكن تفسيرها بأن التضخم وما إرتبط به من إرتفاع الاسعار وإنخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى كان له تداعياته على كافة مناحى الحياة خاصة الجوانب الاجتماعية المدروسة, حيث أصيب أفراد المجتمع بالاحباط والسلبية لشعورهم بعدم القدرة على الانجاز فى ظل هذه الاوضاع الاقتصادية وارتفعت معدلات الفقر نتيجة ثبات الدخول مع إرتفاع الجنونى للأسعار، وتقطعت أوصر العلاقات الخارجية للأسرة نتيجة عدم قدرتها على أداء الوجبات الاجتماعية والتى تقوى العلاقات الاجتماعية، كما زادت معدلات البطالة نتيجة محدودية فرص العمل، أو عدم القبول بعمل الدخل فيه منخفض ولا يغطى شئ من تكاليف الحياه، إضافة إلى تغير السلوك الغذائى والاستهلاكى حيث لجأت الكثير من الأسر إلى أغذية بديلة عن اللحوم والأسماك بما يتوافق مع دخلها وقدراتها الشرائية.

تبين من النتائج وجود علاقة إرتباطية سلبية بين مساحة الحيازة الزراعية, وبين متغيرى السلبية واللامباة، والتغير فى السلوك الاستهلاكى, وهو ما يمكن تفسيره بأن زيادة المساحة الزراعية يرتبط بها زيادة الدخل, وهو مايبعث على الطمانينة والايجابية، ولا يؤثر على تغير السلوك الاستهلاكى والغذائى للأسرة.

تبين وجود علاقة إرتباطية سلبية بين متغير المشاركة الاجتماعية غير الرسمية, وبين متغيرات السلبية واللامبالاة، والبطالة، والفقر، وهو مايمكن تفسرة بأن زيادة المشاركة غير الرسمية ترجع إلى إمتلاك الشخص لمقومات مادية وإجتماعية تساعده على القيام بهذه المشاركة، وهو ما ينعكس على إنخفاض السلبية واللامبالاة لأنه بطبيعته إيجابى، وكذلك يسعى للحصول على فرص عمل ولا يرضى بالتعطل، وهو ما ينعكس كذلك على انخفاض معدل الفقر لديه.

تبين وجود علاقة إرتباطية عكسية بين متغر السن والتغير فى كل من السلوك الاستهلاكى والغذائى، والعلاقات الخارجية، وهو ما يمكن تفسيره بأنه مع زيادة سن المبحوثين ينخفض التغير فى السلوك الغذائى والاستهلاكى, لأنه بطبيعته تعود على نمط غذائى لفترات طويلة يصعب عليه تغيره وهو فى الغالب نمط يتسم بالرشد وعدم الاسراف، وبالنسبة للعلاقات الخارجية للأسرة قد تفسر بأنه أصبح غير قادر على الحركة وأداء الوجبات الاجتماعية.

تبين وجود علاقة إرتباطية بين متغير حالة المسكن, وبين التغير فى كل من البطالة، والعلاقات الخارجية، وهو ما يعنى أنه كلما تحسنت حالة مسكن المبحوث زاد التغير فى البطالة لديه، وهو ما يمكن تفسره بعدم رغبته فى قبول أى عمل يناسب وضعه الاقتصادى والاجتماعى والذى إرتبط بجودة حالة مسكنه، كذلك العلاقات الاجتماعية الخارجية حيث يزداد التغير فيها بتحسن حالة المسكن كنوع من الافتخار على الأخرين بأنه يمتلك مسكن عصرى.

التوصيات:

بناءً على النتائج التى توصل إليها البحث يمكن التوصية بما يلى:

ضرورة تفعيل دور المؤسسة الإعلامية من خلال عمل العديد من البرامج الأسرية التى تهدف إلى توعية أرباب الأسر الريفية بأسباب حدوث التضخم.

نظراً لما أظهرته نتائج البحث من إرتفاع معرفة المبحوثين بالأثار التالية المترتبة على التضخم وهى السلبية واللامبالاة 60,3%، الفقر62,2%، العلاقات الخارجية للأسرة 56%، البطالة 61,1%، السلوك الاستهلاكى والغذائى 67,9%، لذا يوصى البحث بضرورة تكاتف جميع الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدنى فى سبيل مواجهة الظاهرة والعمل على الحد من انتشارها وخطورتها على أرباب الأسر وذلك من خلال:

سن التشريعات المناسبة وتفعليها مع تشديد العقوبة على من تثبت إدانته فى حجب السلع أو إرتفاع الأسعار.

تمية وعى الأسر بحجم وخطورة ظاهرة السلبية والامبالاة من خلال وسائل الإعلام المختلفة مثل البرامج الحوارية التليفزيونية.

ضرورة التنسيق المستمر بين الجهات المعنية للتصدى لظاهرة البطالة عن طريق توفير فرص عمل فى مجالات مختلفة.

ضرورة ربط معدلات رواتب الأفراد بمعدلات التضخم عن طريق مؤسسات الدولة.

ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون الأسرة العمل على نشر ثقافية الادخار "الوعى الاستهلاكى" لدى أفراد المجتمع من خلال برامج التوعية والإرشاد الاستهلاكى سواء للأفراد أو المجتمع.

ضرورة جلب الاستثمارات الزراعية والاقتصادية للسلع والمشاريع التى نحتاجها.

التنسيق المستمر بين الجهات المعنية للتصدى بشكل فعال لمعالجة أوضاع السوق فى الدولة وذلك من خلال وضع سياسيات وإجراءات وتشريعات تساهم فى معالجة تلك الظاهرة.

ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى مقترحات المبحوثين عند وضع الخطط والسياسات الازمة لمواجهة حدوث التضخم.

ضرورة تبنى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المهتمة بقضايا الأسر الريفية لما يتوصل إليه الباحثون الأكاديميون من نتائج فى البحوث والدراسات التى ينجزونها.

ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات لتحديد الأسباب الأخرى التى قد تؤثر على حدوث التضخم، والأثار الاجتماعية على الأسر الريفية بصفة خاصة، وأفراد المجتمع بصفة عامة.

مراجع البحث

1- ابن منظور الأفريقى المصرى, أبى الفضل جمال الدين محمد إبن مكرم, لسان العرب, دار صادر, المجلد الرابع, بيروت, 2010.

2- الأهرام الاقتصادى، تأثير أزمة أسعار الغذاء العالمية على الفقراء فى مصر،2023.

3- البكرى, أنس، والصافى, وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان, دار المستقبل للنشر والتوزيع, 2002.

4- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, تعداد مصر 2023, النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشأت لعام 2023.

5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، قياس اتجاهات التضخم فى جمهورية مصر العربية، القاهرة, 2022.

6- الحصرى, طارق فاروق، التحليل الاقتصادى، مصر, المكتبة العصرية للنشر، 2000.

7- الدماصى, أشرف على محمد, التغير الإجتماعى فى الأسرة الريفية بمحافظة الشرقية, رسالة ماجستير, كلية الزراعة, جامعة طنطا, 2003.

8- الليثى، هدى محمد إبراهيم, اتخاذ القرارات فى الأسرة الريفية دراسة تحليلية بريف محافظة الغربية, رسالة دكتوراه, كلية الإقتصاد المنزلى-بنواج, جامعة الأزهر, 2012.

9- الوزنى, خالد واصف، والرفاعى, أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق، ط6, عمان, دار وائل للنشر، 2003.

10- براين هلير، ترجمة فتحى صالح أبو سردة وأخر، الاقتصاد التحليلى الكلى،ط1, بنغازى: مطبعة جامعة فاريونس،1990.

11- بركات, محمد محمود, وريحان, إبراهيم إبراهيم, مقدمة فى أساسيات علم المجتمع الريفى, كلية الزراعة, جامعة عين شمس, 1998.

12- حشيش, عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدى والمصرفى, بيرت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992.

13- حماد, جمال محمد، حوليات أداب عين شمس، المجلد 42, 2014.

14- خضر, فتحى حامد, الخولى, الخولى سالم, حمد, محمد السيد, أساسيات علم الإجتماع الريفى, مصر للخدمات العلمية للطباعة والنشر, 2005.

15- شامية, أحمد زهير، مبادئ الاقتصاد2، ط2, القاهرة, الشركة العربية المتحدة للتسويق،2010.

16- شيحة, مصطفى رشدى، اقتصاديات النقود والمصاريف والأموال،ط6، القاهرة, دار المعرفة الجامعية، 1996.

17- عبدالقادر, محمد أحمد محمد, التغيرات المعاصرة فى الأسرة الريفية وأثرها على الزراعة كطريقة أساسية للحياة فى الريف المصرى, رسالة دكتوراه, كلية الزراعة بالقاهرة, جامعة الأزهر, 1982.

18- عنابة, غازى حسين، التضخم المالى، دار الجيل، بيروت، 1992.

19- عوض, شريف محمد، الأثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصرى، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع, كلية الأداب، جامعة القاهرة، 2008.

20- يوسف وأخرون, مصطفى نجاح، دراسة اقتصادية لقياس أثر محددات التضخم فى النشاط الاقتصادى العرقى للمدة (1995- 2013) كلية الزراعة، جامعة القادسية، 2018.

مراجع باللغة الانجليزية

Ogburn, W.J., Nimk, M. 1988: A.hand book of sociology , Newyork ,1988.

Jeanne F. Cook , Keith A. Alford & Pat Conway, Introduction to Rural Families and Reshaping Human Services, Journal of Family Social Work, October 2012, p.353.

Kregcie, R.V., Morgan, D.W. 1970: Education and psychological Measurement, College Station Durham North Carolina., 1970.

جدول 1 بيان بعدد الأسر بكل قرية من قرى مركز أشمون مرتبه تنازلياً.

م	اسم القرية	عدد الأسر	م	اسم القرية	عدد الأسر	م	اسم القرية	عدد الأسر
1	سمادون	*15260	19	مجرى وكفر مجاهد	3206	37	قورص	1900
2	طليا	14649	20	شوشاى	3030	38	الأنجب	1893
3	شطانوف	12564	21	شعشاع	2870	39	كفر طروة	1813
4	جريس	12400	22	شنواى	2783	40	كفر الطرانية	1702
5	سبك الأحد	11390	23	الفرعونية	2756	41	سهواج	1679
6	شما	10909	24	الخور	2737	42	منشأة جريس	1670
7	سنتريس	10217	25	أبوعوالى	2722	43	منيل دويب	1663
8	البرانية	10921	26	كفر الفرعونية	2714	44	الغنامية	1518
9	دروه	10914	27	مؤنسة	2658	45	الحلواصى	1505
10	طهواى	*10692	28	رملة الأنجب	2575	46	كفر أبو محمود	1365
11	شنشور	10642	29	سملاى	2347	47	شلبيشة	1275
12	منيل عروس	10151	30	ساقية المنقدى	2253	48	منيل جويدة	1217
13	ساقية أبو شعرة	10500	31	أبو رقبة	2214	49	براشيم	827
14	صراوة	8153	32	كفر منصور	2179	50	كفر الغريب	782
15	محلة سبك	6878	33	النعناعية	2174	51	كفر أبو رقبة	743
16	كفر الحما	*5356	34	الكوادى	2088	52	كفر السيد	657
17	دلهمو	4355	35	القناطرين	2076	53	كوم عياد	446
18	بوهة شطانوف	4338	36	كفر قورص	1909	54	كفرعون	417

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, تعداد مصر 2023, النتائج النهائية
لتعداد السكان والإسكان والمنشأت لعام 2023, بيانات غير منشورة.

جدول 2: بيان بتوزيع شاملة البحث وعينته بالقرى المختارة من مركز أشمون وفقاً لعدد الأسر.

م	المحافظة	المركز	القرى المختارة	عدد الأسر		العينة المختارة
1	المنوفية	أشمون	1- سمادون	المستوى المرتفع	15260	185
			2- طهواى	المستوى المتوسط	10692	130
			3- كفر الحما	المستوى المنخفض	5356	65
			إجمالى القرى والعينة المختارة		31308	380

جدول 3: توزيع المبحوثين وفقاً لمتغيراتهم الشخصية المدروسة

م	المتغير	عدد	%	م	المتغير	عدد	%
1	السن			7	العضوية فى المنظمات		
	من 25-38 سنة	114	30		بدون عضوية	300	78
	من 39- 52 سنة	190	50		منظمة واحدة	80	12
	من 53- 65سنة	76	20				
2	المهنة			8	المشاركة الإجتماعية غير الرسمية		
	بدون عمل	95	25				
	أعمال حرة	57	15				
	بالمعاش	19	5				
	موظف	57	15				
	مزراع	95	25		منخفضة(1-3)	104	27,3
	حرفى	57	15		متوسطة (4-6)	177	46,6
3	عدد أفراد الأسرة				مرتفعة(7-9)	99	26,1
	صغيرة(4-6)	152	40	9	حيازة الحيوانية		
	متوسطة(7-10)	171	45		صغيرة (1-2)	127	33,5
	كبيرة(11-13)	57	15		متوسطة (3-5)	177	46,5
4	الحالة الزواجية				كبيرة (6-8)	76	20
	متزوج	342	90	10	حيازة الزراعية بالقيراط		
	مطلق	19	5		صغيرة (3- 10)	171	45
	أرمل	19	5		متوسطة (11- 30)	152	40
5	الدخل الشهرى				كبيرة (31- 52)	57	15

	منخفض أقل من3500	114	30
	متوسط (3500- 4000)	133	35
	مرتفع (4500- 5000)	133	35
6	الحالة التعليمية		
	أمي	114	30
	يقرأ ويكتب	76	20
	ابتدائية	76	20
	إعدادية	19	5
	مؤهل متوسط	57	15
	مؤهل عالى	38	10

11	حالة المسكن		
	ردئ (79- 180)	97	25,5
	متوسط (181-283)	271	71,3
	جيد (284- 380)	12	3,2

ن= 380 مبحوثاً

المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 4: توزيع المبحوثين وفقاً لدرجة معرفتهم بأسباب حدوث التضخم.

م	الأسباب	يعرف		لايعرف		الترتيب
		عدد	%	عدد	%	
1	الزيادة الكبيرة للسكان.	340	89,5	40	10,5	4
2	إنخفاض قيمة الجنية المصرى مقابل العملات الأخرى.	350	92,1	30	7,9	1
3	زيادة عرض النقود حيث يرتفع حجم النقد المتداول فى الإقتصاد الوطنى.	318	83,7	62	16,3	10
4	زيادة النفقات العامة والتوسع فى البنية التحيتة.	343	90,3	37	9,7	3
5	إرتفاع أسعارعالميا.	336	88,4	44	11,6	5
6	إرتفاع أسعار السلع المحلية بسبب إرتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة.	345	90,8	35	9,2	2
7	رفع رواتب الموظفين لأكثر من مرة.	321	84,5	59	15,5	7
8	بروز ظواهر الإحتكار من قبل شريحة من المتعهدين والموزعين.	319	83,9	61	16,1	9
9	السعى لتحقيق أرباح رئيسية من بعض الفئات.	320	84,2	60	15,8	8
10	إرتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام.	316	83,2	64	16,8	11
11	عدم وجود جهة رقابية من ذات التخصص.	314	82,6	66	17,4	12
12	قلة الوعى واللامبالاه لدى المستهلكين.	317	83,4	63	16,6	10
13	الكوارث الطبيعة كالفيضانات والجفاف نتيجة للتغيرات المناخية على مستوى العالم.	300	78,9	80	21,1	15
14	سيطرة البعض على المنابع الإنتاجية.	280	73,7	100	26,3	16
15	عدم فاعلية جمعيات حماية المستهلك بسبب عدم توفير الدعم الكافى لها.	275	72,4	105	27,6	17
16	إرتفاع معدلات الإقراض لدى البنوك.	319	83,9	61	16,1	9م
17	قيام بعض الدول بوضع قيود على صادراتها.	309	81,1	71	18,9	13
18	فقد القيمة الشرائية للأمول أو إنخفاضها.	308	81,0	72	19	14
19	علو النبرة الذاتية وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة.	325	85,5	55	14,5	6
	متوسط إجمالى النسبة المئوية لدرجة المعرفة بالاسباب		%83,8			

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 5: توزيع المبحوثين وفقاً للمتوسط المرجح لرأيهم فى مدى حدوث التغير فى السلبية واللامبالاة بسبب التضخم.

م	مستوى التغير / العبارات	زادت		لم يتغير		نقصت		المتوسط المرجح	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	الشعور بالحزى والخجل.	316	83,2	54	14,2	10	2,6	2,81	1
2	التبعية والعزلة الإجتماعية.	103	27,1	97	25,5	180	47,4	2,20	8
3	الضغوط المادية والنفسية والإقتصادية على الأسرة.	270	71,0	60	15,8	50	13,2	2,58	4
4	الجريمة والأنحراف.	102	26,8	127	33,4	151	39,8	2,13	10
5	نسب الطلاق بسبب عدم الإستقرار المادى للأسرة.	226	59,5	72	18,9	82	21,6	2,22	7
6	المشاركة فى المحافل السياسية.	125	32,9	74	19,5	181	47,6	2,15	9
7	الإنتحار .	131	34,5	90	23,7	159	41,8	2,07	11
8	الشعور بالحرمان العام.	113	29,6	87	22,9	184	48,4	1,83	13
9	المشاركة فى النشاط العام وفى عمليات التنمية.	91	23,9	128	33,7	161	42,4	1,82	14
10	إنتشار ظواهر سلبية فى المجتمع مثل الكسب غير المشروع.	273	71,8	62	16,4	45	11,8	2,60	3
11	السلبية واللامبالاة والإتكالية وعدم الانشغال بالمستقبل.	234	61,6	84	22,1	62	16,3	2,45	6
12	فرص الحصول على الخدمات.	121	31,8	82	21,6	177	46,6	1,85	12
13	وفاء الأسرة بالمتطلبات الأساسية للابناء.	284	74,7	57	15	39	10,3	2,64	2
14	العزوف عن الزواج وتكوين أسر جديدة.	259	68,2	74	19,5	47	12,3	2,56	5
	المتوسط العام الاجمالى							2,35	

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 6: توزيع المبحوثين وفقا لمستويات التغير فى الآثار الإجتماعية بسبب التضخم.

م	مستوى التغير / الآثار الإجتماعية	منخفض			متوسط			مرتفع		الإجمالى	
		المدى	العدد	%	المدى	العدد	%	المدى	العدد	%	العدد	%
1	السلبية واللامبالة	(16-23)	26	6,8	(24-32)	129	32,9	(33-40)	229	60,3	380	100
2	الفقر	(12- 19)	39	10,3	(20- 28)	102	26,8	(29- 36)	239	62,9	380	100
3	العلاقات الداخلية	(15- 24)	23	6	(25- 35)	315	83	(36- 45)	42	11	380	100
4	العلاقات الخارجية	(12- 19)	29	7,7	(20- 28)	138	36,3	(29- 36)	213	56	380	100
5	البطالة	(9- 14)	10	2,6	(15- 21)	138	36,3	(22- 27)|	232	61,1	380	100
6	السلوك الغذائى والاستهلاكى	(20-29)	32	8,4	(30- 40)	90	23,7	(41- 50)	258	67,9	380	100

جدول 7: توزيع المبحوثين وفقاً للمتوسط المرجح لرأيهم فى مدى حدوث التغير فى الفقر بسبب التضخم.

م	مستوى التغير / العبارات	زاد		لم يتغير		نقص		المتوسط المرجح	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	القدرة على توفير مسكن لزواج الأبناء.	251	66,1	67	17,6	62	16,3	2,50	4
2	تدبير نفقات تعليم الأبناء.	250	65,8	72	18,9	58	15,3	2,51	3
3	التفكير فى بيع بعض الأصول التى تمتلكها الأسرة.	242	63,7	87	22,9	51	13,4	2,50	4م
4	نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالى الدخل.	273	71,8	62	16,4	45	11,8	2,60	1
5	الحصول على قروض من البنوك.	249	65,5	81	21,3	50	13,2	2,49	5
6	شراء متطلبات الأسرة بالتقسيط.	240	63,1	85	22,4	55	14,5	2,49	5م
7	الديون على الأسرة.	246	64,7	88	23,2	46	12,1	2,53	2
8	القدرة على توفير طلبات المنزل اليومية.	223	58,7	88	23,2	69	18,1	2,41	7
9	الحصول على إعانات ومعونات من الجمعيات الأهلية.	237	62,4	97	25,5	46	12,1	2,50	4م
10	القدرة على مواجهة الظروف الطارئة بالأسرة.	242	63,7	72	18,9	66	17,4	2,46	6
11	السرقات والتسول فى الشوارع.	214	56,3	103	27,1	63	16.6	2,40	8
12	حيازة الأصوال الإنتاجية.	158	41,6	153	40,3	69	18,1	2,23	9
	المتوسط العام الاجمالى							2,47	

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 8: توزيع المبحوثين وفقاً للمتوسط المرجح لرأيهم فى مدى حدوث التغير فى السلوك الغذائي والإستهلاكي بسبب التضخم.

م	مستوي التغير / العبارات	زاد		لم يتغير		إنخفض		المتوسط المرجح	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	عدد مرات أكل اللحمة فى الأسبوع.	41	10,8	45	11,8	294	77,4	78,2	1
2	الاهتمام بتجديد الأجهزة المنزلية.	42	11,1	60	15,8	278	73,1	2,77	2
3	أكل لحوم الفراخ عن اللحوم الحمراء.	227	59,8	67	17,6	86	22,6	2,54	9
4	تخزين لحوم الأضاحى.	62	16,3	67	17,6	251	66,1	2,67	4
5	التغذية على البروتين النباتى (لوبيا، فاصوليا).	224	58,9	81	21,3	75	19,8	2,39	12
6	شرب اللبن يومياً.	91	23,9	66	17,4	223	58,7	2,34	13
7	إستخدام السمن البلدى فى الطبخ.	46	12,1	56	14,7	278	73,2	2,61	6
8	خبيز العيش فى البيت يومياً.	44	11,6	56	14,7	280	73,7	2,62	5
9	تجفيف الخضروات وتخزينها.	58	15,3	89	23,4	233	61,3	2,46	10
10	شراء بيض المزارع.	188	49,5	89	23,4	103	27,1	2,22	15
11	شراء وجبات جاهزة.	92	24,2	103	27,1	185	48,7	2,24	14
12	شراء اللحوم المجمدة والمستوردة.	185	48,7	89	23,4	106	27,9	2,20	16
13	الاهتمام بشراء الملابس للأولاد فى الأعياد والمناسبات.	56	14,1	110	28,9	214	30	2,41	11
14	شراء اللحوم البلدية الطازجة.	56	14,1	58	15,3	266	70	2,55	8
15	الاهتمام بحالة المسكن.	38	10	69	18,2	273	71,8	2,61	6م
16	الخروج والتنزه بالأسرة.	34	8,9	50	13,2	296	77,9	2,69	3
17	الاهتمام بالأكل الصحى والمغذى.	26	6,8	75	19,7	279	73,5	2,67	4م
18	تخزين ما يكفى من الحبوب والسمن طوال العام.	37	9,7	87	22,9	256	67,4	2,58	7
	المتوسط العام الاجمالى							2,51	

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 9: توزيع المبحوثين وفقاً للمتوسط المرجح لرأيهم فى مدى حدوث التغير فى البطالة بسبب التضخم.

م	مستوي التغير / العبارات	زادت		لم يتغير		نقصت		المتوسط المرجح	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	هجرة الكفاءات الفنية والبشرية إلى الخارج.	116	30,5	192	50,5	72	45,3	2,38	2
2	البحث عن فرص عمل إضافية.	123	32,4	143	37,6	114	30	1,98	4
3	الأيدى العاملة فى مجال الزراعة.	63	16,6	153	40,3	164	43,2	1,73	7
4	العمل لبعض الوقت والتعطل أوقات أخرى.	175	64,1	75	19,7	130	34,2	2,12	3
5	فرص العمل المتوفرة فى المجال الدراسى (التعليمى).	42	11,1	189	49,7	149	39,2	1,72	8
6	التوجة لعمل مشروعات صغيرة.	76	20	167	43,9	137	36,1	1,84	5
7	سلبية واتكالية الأبناء فى البحث عن عمل.	157	41,4	72	18,9	151	39,7	1,98	4م
8	فرص عمل فى مجالات بعيدة عن الزراعة.	194	51,1	84	22,1	102	26,8	1,76	6
9	عدد الأبناء العاطلين فى الأسرة.	243	63,9	68	17,9	69	18,2	2,46	1
	المتوسط العام الاجمالى							2,0	

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 10: توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم فى التغير فى العلاقات الداخلية الأسرية بسبب التضخم.

م	مستوى التغير / العبارات (التغيرات الداخلية)	زاد		لم يتغير		نقص		المتوسط المرجح	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	تبادل الحديث والنقاش بين أفراد الأسرة.	45	11,8	91	23,9	244	64,3	2,52	3
2	حنان الأب ورعايته للأبناء.	51	14,4	117	30,7	212	55,8	2,42	7
3	انشغال كل فرد فى الأسرة بحاله ومالهوش دعوة بالتانى.	179	47,1	106	27,9	95	25	2,22	13
4	اتخاذ الأبناء كأصدقاء والتعامل معهم كأصحاب.	53	13,9	118	31,1	209	55	2,41	8
5	تقدير واحترام الأبناء للأخ الأكبر عند غياب رب الأسرة .	65	17,2	110	28,9	205	53,9	2,37	11
6	المشاكل بين زوجة الأبن وحماتها.	223	58,7	104	27,4	53	13,9	2,44	6
7	الخلاف مع(الزوج- الزوجة) بسبب عدم تلبية احتياجات المنزل اليومية.	254	66,8	99	26,1	27	7,1	2,60	1
8	الخلاف مع (الزوج- الزوجة) بسبب إرتفاع الأسعار.	238	62,6	112	29,5	30	7,9	2,55	2
9	الخلاف مع (الزوج- الزوجة) بسبب أسلوب التعامل مع الأبناء.	237	62,4	115	30,2	28	7,4	2,55	2م
10	الخلاف مع أفراد الأسرة بسبب عدم القدرة على مساعدتهم فى شغل الأرض الزراعية.	232	61,1	108	28,4	40	10,5	2,51	4
11	سماع البنت كلام أخوها حتى لو غلط.	41	10,8	114	30	225	59,2	2,0	14
12	ترك الزوجة لمنزل الزوجية بسبب نشوب الخلافات الأسرية.	209	55	111	29,2	60	15,8	2,39	9
13	اهتمام الزوجة بالأسرة ورعاية الأبناء.	47	12,4	141	37,1	192	50,5	2,38	10
14	اهتمام الزوج بالأسرة ورعايتها.	69	18,2	155	40,7	156	41,1	2,23	12
15	ترك الزوج للمنزل والجلوس دائماً خارج المنزل.	227	59,7	105	27,7	48	12,6	2,47	5
	المتوسط العام الاجمالى							2,40	

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 11: توزيع المبحوثين وفقاً لرأيهم فى مدى حدوث التغير فى العلاقات الخارجية الأسرية بسبب التضخم.

م	مستوى التغير / العبارات (التغيرات الخارجية)	زاد		لم يتغير		نقص		المتوسط المرجح	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	زيارتك للأهل والقرايب.	48	12,6	102	26,9	230	60,5	2,48	4
2	زيارة الأهل والقرايب لك.	34	8,9	118	31,1	228	60	2,51	2
3	كثرة المشكلات مع الأهل والأقارب.	183	48,2	124	32,6	73	19,2	2,29	8
4	مساعدة الأهل والأقارب لك فى المواقف الصعبة.	51	13,4	115	30,3	214	56,3	2,43	5
5	حل المشكلات بشكل ودى مع الأهل والاقارب.	43	11,3	147	38,7	190	50	2,39	7
6	زيارة الجيران لك.	31	8,2	107	28,3	241	63,5	2,20	9
7	زيارتك للجيران.	33	8,7	108	28,4	239	62,9	2,54	1
8	أداء واجب النقوط للأقارب فى المناسبات.	45	11,8	130	34,3	205	53,9	2,42	6
9	السؤال عن أحوال الأهل والأقارب والاطمئنان عليهم	36	9,5	122	32,1	222	58,4	2,49	3
10	حضور أى تجمع يكون فيه الأقارب موجودين.	41	10,8	133	35	206	54,2	2,43	5م
11	تقديم العون والمساعدة للأقارب عند حدوث مكروه لديهم.	43	11,3	132	34,8	205	53,9	2,43	5م
12	السعى لحل الخلافات العائلية والزوجية بين الأقارب.	43	11,3	146	38,4	191	50,3	2,39	7م
	المتوسط العام الاجمالى							2,42	

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

جدول 13: العلاقة بين المتغيرات الشخصية المدروسة للمبحوثين وبين رأيهم فى درجة حدوث كل أثر من الآثار الأجتماعية المترتبة على حدوث التضخم.

م	المتغيرات	السلبية واللامبالاة	البطالة	الفقر	السلوك الغذائى والاستهلاكى	العلاقات الداخلية	العلاقات الخارجية
1	السن	0,072-	0,020	0,071-	*0,116-	0,096-	*0,126-
2	عدد أفراد الأسرة	0,063-	**0,152	0,052-	**0,141-	0,025-	0.005-
3	الدخل الشهرى	0,019-	0,034-	0,116-	0,068-	*0,125-	0,74-
4	حالة المسكن	0,022-	**0,198	**0,142	*0,113-	0,044	**0,153
5	مساحة الحيازة الزراعية	**0,196-	0,090	**-0,144	*0,131-	0,035	**0,169
6	حجم الحيازة الحيوانية	**0,147-	0,054	0,009-	0,094-	0,071	**0,166
7	العضوية فى المنظمات الإجتماعية	0,074-	*0,129-	0,028	0,048	0,095-	0,040
8	المشاركة الإجتماعية غير الرسمية	**0,200-	*0,127-	**-0,249	**0,187	0,009	**0,447
	قيم مربع كاى						
9	المهنة	**36,321	9,738	10,954	5,050	*20,516	15,842
10	الحالة الزواجية	5,652	6,366	3,475	2,019	**25,623	3,590
11	الحالة التعليمية	**27.971	13,848	**22,210	**22,903	12,760	**40,391

** معنوى عند المستوى الإحتمالى0,01 * معنوى عند المستوى الإحتمالى0,05

جدول 14: توزيع المبحوثين وفقا لنسب معرفتهم بمقترحات التغلب على أسباب حدوث التضخم.

م	المقترحات	نعم		لا		الترتيب
		عدد	%	عدد	%	
1	العمل الإضافى أو ساعات عمل أطول.	335	88,2	45	11,8	3
2	ضرورة الإعتماد على الموارد المحلية.	333	87,6	47	12,4	5
3	تصنيع المخلات والعجائن فى البيت.	334	87,9	46	12,1	4
4	زيادة أجور العاملين من أجل تحسين مستوى المعيشة.	341	89,7	39	12,3	1
5	تكثيف جهود مراقبة الاسعار وحماية المستهلك والقيام بجولات تفتشية.	337	88,7	41	11,3	2
6	تشجيع شركات القطاع الخاص لعمل تخفضيات لأصحاب السلع.	328	86,3	52	13,7	7
7	إنشاء جمعيات للخدمات الأستهلاكية.	321	84,5	59	15,5	10
8	دعم بعض السلع الغذائية والخدمات.	337	88,7	43	11,3	2م
9	أن تقف الدوله بمخزونها الإستراتيجى مع الفقراء.	333	87,6	47	12,4	5م
10	تنويع مصادر استيراد السلع بحيث لا يتركز إستيرادها من دولة معينة.	327	86,1	53	13,9	8
11	مواجهة الغلاء بترشيد النفقات.	331	87,1	49	12,9	6
12	إتباع سياسات مالية ونقدية تستدف خفض التضخم.	341	89,7	39	10,3	1م
13	أن تعيد الدوله تنظيم الزراعات وتكافئ الفلاحين على الانتاج.	331	87,1	49	12,9	6م
14	تقليل تكلفة الشراء مع الإحتفاظ بمستوى الجودة.	324	85,3	56	14,7	9
15	تخزين الغذاء.	334	87,9	46	12,1	4م
16	الاكتفاء بشراء علاج من الصيدلية عند مرض أحد من أفراد الأسرة.	310	81,6	70	18,4	11
17	الإستخدام الأمثل للمكروويف والديب فريز وبواقى الأكل.	324	85,3	56	14,7	9م
	النسبة المتوسطة					%86,5

ن= 380 مبحوثاً المصدر: جمعت وحسبت البيانات من استمارات الاستبيان

Social effects of inflation on rural families, a study in some villages of Ashmoun district, Menoufia Governorate

H. A. Elhalwany

Department of Agricultural Extension and Rural Sociology, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

*Corresponding author E-mail: (H. Elhalwany)

ABSTRACT

The research aimed to determine the respondents' knowledge degree about the inflation reasons, the inflation impact on the following social aspects: negativity and indifference, unemployment, poverty, nutritional and consumption behavior, internal and external relations, and to determine the relationship between the studied independent variables for the respondents and the studied social effects, and the respondents' suggestionsto overcome inflation. The research was conducted on a sample of 380 respondents from three villages randomly selected from Ashmoun district, and the data was collected using a questionnaire prepared for this purpose, during the period from December 2023 to January 2024, and it was tabulated and statistically analyzed using numerical tables, frequencies, percentages, weighted average, and simple correlation coefficient. The results were as follows: The percentages of respondents' knowledge of the inflation reasons ranged between 72.4% as a minimum and 92.1% as a maximum. More than two-thirds of the respondents (68.6%) fall into the category of high level of knowledge about the inflation reasons in general. The high percentage of respondents in the category of high level for each of the following social effects: negativity and indifference, unemployment, poverty, nutritional and consumption behavior, internal and external relations between family members in light of the occurrence of inflation. There was a significant relationship between some of the studied personal variables for the respondents and the occurrence degree of the social effects resulting from the occurrence of inflation. The most important suggestions of the respondents to overcome inflation: increasing workers' wages and following financial and monetary policies aimed at reducing inflation. The research ended with a set of recommendations based on its results.

Keywords: Social Effects; Inflation; Rural Family.